*مجلة العلوم العربية والإنسانية*
*جامعة القصيم*، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ص ص ٦٧٥-٧٣١، (ربيع ثاني ١٤٣٨هـ/ ديسمبر ٢٠١٦)

# أثر المنطق اليوناني في الخلاف النحوي
# من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

**د. نضال محمود خلف الفراية، و د. عبدالله حسن أحمد الذنيبات**
*أستاذ اللغة و النحو المساعد جامعة طيبة –كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية*

**ملخص البحث**. استطاعت العقلية العربية أن تقيمَ نظاماً نحوياً شاملاً تأثرت بغير العربية في بعض مواضعه، وكانت على أصالة تامة في مواضع كثيرة أخرى، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول تلمس أهم أشكال المؤثرات الخارجية التي يمكن للنحاة الاعتماد عليها أو التأثر بها عند تقعيدهم للنحو العربي

لذا؛ جاء هذا البحث: " أثر المنطق اليوناني في الخلاف النحوي " دراسة في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، ليسلط الضوء على المؤثرات الخارجية وأثرها في الاستدلال النحوي، واخترنا من هذه المؤثرات المنطق وكيف أثّر في استدلالات النحاة الكوفيين والبصريين في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وذلك من خلال النظر في بعض الأحكام النحوية لدى النحاة الكوفيين والبصريين، وكيف اتّكأ ابن الأنباري على الدليل العقلي (الذهني) في تسويغ هذه الأحكام والبرهنة على صحة مذاهبهم النحوية من جهة، ومنهجهم في الاستدلال بين البرهان الجدلي والأدلة النقلية من جهة أخرى.

وقد قسمت الدراسة إلى توطئة ومبحثين وخاتمة، تناولت في التوطئة الحديث عن المنطق وصلته باللغة والنحو، وأما المبحث الأول فخصص للحديث عن العامل النحوي مع التطبيق على بعض المسائل النحوية الخلافية المتعلقة بقضية العامل ؛ نحو مسائل: الابتداء: رافع المبتدأ ورافع الخبر، وعامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، وغيرها من المسائل المتعلقة بهذا الباب ، وتناول المبحث الثاني القياس الذهني من حيث المفهوم والخصائص والأنواع، ومن ثم انتقل البحث إلى الجانب التطبيقي الخاص بهذا الباب حيث اختيرت بعض مسائل الخلاف التي يظهر فيها هذا الأمر جليا.

**المقدمة**

نستطيع القول إن تاريخ النحو العربي لم يكتب -حتى الآن - بشكل دقيق يكشف عن مصادره، والعناصر المؤثرة في تطوره. ولن يتم ذلك إلا عن طريق ربط هذا النحو بالتيار الثقافي العميق الذي أحاط بنشأته وتطوره، ثم -على ضوء ذلك - التحليل الداخلي للمؤلفات النحوية التي ما يزال بعضها مخطوطاً حتى الآن!

استطاعت العقلية العربية أن تقيمَ نظاماً نحوياً شاملاً تأثروا بغيرهم في بعض مواضعه، وكانوا على أصالة تامة في مواضع كثيرة أخرى، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول تلمس أهم المؤثرات الخارجية التي يمكن للنحاة الاعتماد عليها أو التأثر بها عند تقعيدهم للنحو العربي

ويبدو هذا واضحا في كتب الخلاف النحوي المعروفة، كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري والتبيين للعكبري وغيرهما من كتب الخلاف، ولعل الدارس لكتاب الإنصاف، يبدو له وللوهلة الأولى أن البرهان الماثل في المسائل النحوية الخلافية، إنما هو برهان لغوي وصفي، ولكن عند التدقيق فيها سيجد أن هذا البرهان ينحاز إلى نوع من البراهين الجدلية.

فالبصريون اتصفوا بالقدرة على الاستدلال بالبراهين العقلية، والأقيسة المنطقية الذهنية، والعلل الفلسفية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد ظهرت عند نحاة البصرة في وقت مبكر على يد بعض الرواد السابقين، ومما يدل على ذلك الروايات التي تصرح بأن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو أول من بسط النحو، ومد القياس، والعلل.

لذا؛ جاء هذا البحث: " أثر المنطق اليوناني في الخلاف النحوي " دراسة في كتاب الإنصاف لأبي بركات الأنباري، ليسلط الضوء على المؤثرات الخارجية وأثرها في الاستدلال النحوي، واخترنا من هذه المؤثرات المنطق وكيف أثّر في استدلالات

النحاة الكوفيين والبصريين في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وذلك من خلال النظر في بعض الأحكام النحوية لدى النحاة الكوفيين والبصريين كالعامل في النحو العربي، وكيف اتَّكأ ابن الأنباري على الدليل العقلي (الذهني) في تسويغ هذه الأحكام والبرهنة على صحة مذاهبهم النحوية من جهة، ومنهجهم في الاستدلال بين البرهان الجدلي والأدلة النقلية من جهة أخرى.

وقد قسمت الدراسة إلى توطئة ومبحثين وخاتمة، تناولت في التوطئة الحديث عن المنطق وصلته باللغة والنحو، وأما المبحث الأول فخصص للحديث عن العامل النحوي مع التطبيق على بعض المسائل النحوية الخلافية المتعلقةبقضية العامل ؛ نحو مسائل: الابتداء: رافع المبتدأ ورافع الخبر، وعامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، وغيرها من المسائل المتعلقة بهذا الباب ، وتناول المبحث الثاني القياس الذهني من حيث المفهوم والخصائص والأنواع، ومن ثم انتقل البحث إلى الجانب التطبيقي الخاص بهذا الباب حيث اختيرت بعض مسائل الخلاف التي يظهر فيها هذا الأمر جليا

وقد عمدت الدراسة إلى تحديد الاستدلالات الكامنة فيها، كالاستدلال العقلي وغيره، ثم تتبعت كتب المنطق والفلسفة، مثل: مدخل إلى علم المنطق والمنطق التقليدي، لمهدي فضل الله، وكتاب دروس في المنطق الصوري، لمحمود اليعقوبي، والمنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، لعلي النشَّا، باحثاً عن استدلالات المناطقة وما يضاهيها من استدلالات النحاة في الإنصاف. وتمثيلا لهذه الاستدلالات فيما توافر من مسائل خلافية. وعززت هذه الأدلة بأدلة أخرى من كتب النحاة والدواوين والمعاجم وغيرها، وفصلت الحديث عن الحجج والاستدلالات العقلية التي اعتمد عليها الفريقان في الاستدلال لأحكامهم ، معتمداً في ذلك المنهج الوصفي (التحليلي) الذي يصف الظاهرة اللغوية ويحللها.

## توطئة

*** المنطق لغة واصطلاحاً:**

كلمة المنطق ترجع إلى مادة النطق بمعنى الكلام[١]، وقد جاءت على صيغة اسم الآلة (مَفْعِل) كالْمِنْجَلِ والْمُنْخَلِ وهي أسماء لوسائل تتم بها أفعال القطع والنخل، وكذلك المنطق هو اسم للوسيلة التي يتم بها النطق. ويختلف النطق عن التلفظ والتكلم حيث إنه لا يقصد به كل صوت صادر عن الحلق، إنما يراد به اللفظ المنظم الذي يعبر عن مفهوم، وقد استخدم لهذا اللفظ في العربية بهذا المعنى[٢]، حين ألَّف ابن السكيت (ت: ٢٤٤ هـ) كتابه المسمى "إصلاح المنطق" الذي عنى فيه إصلاح الكلام.

أما فلاسفة المسلمين، فقد استعملوا كلمة النطق ترجمة لكلمة الآلة، أو الأداء التي استخدمت من قبل أرسطو كتعبير عن المنطق. وعن طريق الاتساع في الكلمة أخذت دلالة لفظ المنطق تتسع حتى غدت تشمل العقل أو الفهم أو ما أشبه[٣]. ولعل

---

(١) انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ)، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مادة نطق وانظر: ، الزَّمخشري، أبو القاسم محمود، (١٩٨٢)، أساس البلاغة، تحقيق: أمين الخولي، ط٢، دار المعارف، بيروت، لبنان، مادة نطق، ، ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت: ٣٩٥ هـ)، (١٩٩٦)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان. مادة نطق.

(٢) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢ ص ٥٦.

(٣) المدرسي، تقي الدين، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٢. ، ص٢٤.

كلمة المنطق بهذا المعنى تقترب كثيراً من أصل الكلمة اليونانية (YOS) أي العقل أو الفكر أو البرهان[٤].

غير أن الفلاسفة المسلمين ميزوا بين نوعين من المنطق: ظاهري: وهو الكلام أو التحدث، وباطني: ويشير إلى المعقولات ومحاولة إدراكها وفي هذا يقول الجرجاني: "المنطق يطلق على الظاهري وهو التكلم، وعلى الباطني وهو إدراك المعقولات، وهذا الفن (المنطق) يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد"[٥].

وقد ذهب كل من (لاتا وماكبث) في كتابهما (عناصر المنطق) إلى أن "المنطق يشير من الناحية الاشتقاقية إلى أنه علم اللوغوس (Science of Logos) أي: علم العقلية، أو الحوار العقلي، أو علم الكلام المعبر عن الفكر"[٦]. وعلى الرغم من عدم معرفة أول من استخدم كلمة المنطق والعصر الذي شاعت فيه، فإنَّ (برانتيل) يرى أن هذه الكلمة من وضع شراح أرسطو[٧].

ولقد افترقت الآراء وتعددت التعريفات التي تحدد مفهوم المنطق: فأرسطو يرى أنه آلة العلم، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه، أو صورة العلم[٨]، وأما الجرجاني، فقد عرفه بقوله: "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر،

---

(٤) أبو ريان، محمد علي؛ ومحمد، علي عبد المعطي، (١٩٧٩)، مذكرات في المنطق الصوري، الإسكندرية، مصر. ، ص ٤٧.

(٥) محمد علي أبو ريان، ، مذكرات في المنطق الصوري، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٦) انظر رأييهما عند أبي ريان، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٧) أبو ريان، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٨) النشار، علي سامي، (١٩٦٥)، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص٤-٥، والمدرسي، المنطق الإسلامي، ص٢٧.

فهو علم عملي آلي، كما أن الحكمة علم نظري غير آلي"[٩]. ولكن ابن سينا (ت: ٤٢٨ هـ) أورد أنَّه "الصناعة النظرية التي تُعَرِّفُنا من أي العصور والمواد يكون الحدُّ الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدًّا، والقياس الصحيح الذي يسمى برهاناً"[١٠]، وهو يرى أن المنطق هو "العلم الذي يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ"[١١]، ويذكر في رسالته "أقسام العلوم العقلية" أن المنطق هو العلم الذي هو آلة الإنسان الموصلة إلى كسب الحكمة النظرية والعملية، واقية عن السهو والغلط". فالمنطق هو علم التفكير الصحيح، وهو يبحث في القوانين والشروط الضرورية للحصول على حكم صحيح يقبله كل فكر عادي[١٢].

وبعبارة أخرى: المنطق هو علم تجنب الخطأ أو هو علم البحث عن الصواب، أو علم البحث، أو البحث في البحث أو البحث في وسيلة العلم، أو أي تعبير يعطينا دلالة هذا المفهوم[١٣]، وهذا يعني أن الصلة بين الموضوعات التي يتحدث عنها المنطق هي صلة الاشتراك في تحقيق هذه الغاية.

*** صلة المنطق باللغة والنحو:**

سبق في تعريف المنطق لغوياً أن كلمة المنطق تشير إلى النطق أو الكلام، ولذلك عدّه أصحاب هذا المفهوم من المباحث اللغوية، ومن ثم فقد رأى السفسطائيون أن

---

(٩) الجرجاني، علي بن محمد (ت:٨١٦ هـ)، (د.ت)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق. ، ص ٢٥١.

(١٠) انظر: النشار، المنطق الصوري، ص ٢٧، والمدرسي، المنطق الإسلامي، ص ٢٧، وكذلك: أبا ريان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٦.

(١١) أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص ٨٩.

(١٢) عثمان أمين، ديكارت مبادئ الفلسفة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ص٣٦.

(١٣) المدرسي، المنطق الإسلامي، أصوله ومناهجه، ص ٢٦.

اللغة والفكر شيء واحد، فَعَنوا باللغة والخطابة، واهتموا بالنحو بشكل خاص، وربطوا التصور باللفظ، مما مكنهم من جعل الجدل وسيلة لإفحام الخصم والانتصار عليه(١٤). ويتبدّى أثر المنطق في الدراسة النحوية وارتباطه بموضوعات النحو عند أرسطو، وعند الرواقيين الذين جاءوا من بعده(١٥).

وقد حاول بعض العلماء أن يعقد مناسبة بين النحو والمنطق، لدرجة رأوا معها أن النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف، أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة، والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل والشهادة في النحو مأخوذة من العرف(١٦)، وهو ما دفع أبا سعيد السيرافي إلى القول إنَّ المنطق والنحو من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة(١٧).

وأما القياس المنطقي فهو أحد أجزاء المنطق الأرسطي، وهو أشدها تقدماً بالشرف والرياسة، بل هو المقصود والأساس فيه، وأما باقي أجزائه فهي موطئة له، ومدخل إليه أو مسوقة لإعانته، وتحريره، والبلوغ به إلى غايته كما صرح الفارابي، وهو ما أكّده علي أبو المكارم(١٨).

---

(١٤) انظر : أبا ريان، مذكرات في المنطق الصوري، ص٧٥.

(١٥) انظر أبا ريان، المرجع السابق، ص ٧٥

(١٦) التوحيدي، أبو حيان، (د.ت)، المقابسات، تحقيق: حسن السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر.، ص ١٧١، والقول منسوب إلى أبي سليمان محمد بن الطاهر المنطقي السجستاني عالم كبير جليل (ت: ٣٨٠هـ).

(١٧) التوحيدي، المقابسات، ص ٧٤.

(١٨) أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص ١٠٧-١٠٨.

## المبحث الأول: العامل النحوي

من العلماء من يميل أحياناً إلى أن المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي يقوم به هذا المعنى، فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية، وفي المفعول المفعولية وهكذا، والأكثرون يرون أن العامل هو اللفظ، وإن كان المعنى هو السبب المباشر للتأثير(١٩).

وينقسم العامل النحوي في نظر النحاة على قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي، وبيّن ابن جني علة تسمية العامل لفظياً أو معنوياً، فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كـ "مررت بزيد" و "ليت عمراً قائم"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"(٢٠).

واختلف النحاة في العامل النحوي، فبعضهم يقر بوجود العامل المعنوي إلى جانب العامل اللفظي مع اختلاف عدد العوامل المعنوية، وبعضهم لا يقر بالعامل المعنوي، فلذلك يعجب من أن يكون العامل تجريدياً، وهو مع ذلك يقدر على إحداث حركات ملموسة، وبعضهم لا يرى في التعبير بالعامل اللفظي إلا توسعاً في الإطلاق وتنوعاً في التعبير(٢١).

---

(١٩) والرأي لخلف الأحمر وغيره انظر تفصيل ذلك عند: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر. ٧٩/١.

(٢٠) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت ١٠٩/١.

(٢١) ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي ، مطابع النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤ ص ١٧٢

وقسم علماء النحو العوامل اللفظية ثلاثة أقسام هي: الأفعال، والأسماء "جامدة ومشتقة"، والأدوات، وهذه العوامل ليست هي مجال الحديث في هذا المبحث، وإنما الحديث عن العوامل المعنوية لما لها من ارتباط بالمعنى.

وأما العوامل المعنوية فهي التي يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل دون أن يكون لها وجود في الكلام، يقول الجرجاني: "والعامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"(٢٢).

وقد رأى البحث تسليط الضوء على بعض العوامل المعنوية بشكل موجز قبل البدء بالتطبيق على بعض المسائل النحوية التي من شأنها إبراز مكانة المؤثرات الخارجية عند النحاة العرب ومنها :

**١- رافع المبتدأ:**

يرى البصريون أن العامل فيه الابتداء، والابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل زيد منطلق، وأهل الكوفة يرفضون هذا العامل ويرون أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي أنَّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ(٢٣). وحكي في ذلك: "أنه اجتمع الجرمي والفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد منطلق، لِمَ رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء، قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره؟ قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله إذاً؟ فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد ضربته، لم رفعتم زيداً؟ فقال:

---

(٢٢) الجرجاني، علي بن محمد (ت:٨١٦ هـ)، (د.ت)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق ص ١٨٩.

(٢٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت (د.ت)١٢٦/٢، وينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩/١

بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يَرْفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت زيد منطلق رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق، لأنّ كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد، قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره؟ قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه"[٢٤]. إنّ هذه القصة تدلُّ دلالة قاطعة على أنّ قناعة الفريقين: البصريين والكوفيين بمسألة العامل المعنوي هي قناعة مشوبة بالجدل، إذ ينكر الفراء على الجرمي وجود عامل معنوي لا يظهر ولا يمثَّل، ولكنه يبيح لنفسه مثل هذا العامل، وتظهر هذه (المناظرة) ما يمكن أن نطلق عليه في علم المنطق: دليل الإحراج، فقد استرسل الفراء في استدراج الجرمي إلى خانة التناقض، وكان نجاحه في ذلك محدوداً؛ لأنّ الجرمي وفقا للرواية استدرجه إلى القضية نفسها، وهو أمر منطقي محض، وإن كان لا يقدّم أي خدمة للقضية اللغوية؛ لأنّه تفسير لهذه الظاهرة (الظاهرة اللغوية) بأدوات غير لغوية، ونعني به ههنا دليل الإحراج المنطقي الذي يوقع الطرف الآخر في التناقض.

ويمكن أن نزيد على هذا أنّ العامل برمَّته ليس من القضايا التي تعالج مستويات التركيب اللغوي، وإن كان يهتمّ بمستويات التحليل اللغوي التي أثرى الفكر النحوي بسببها بوافر من الآراء والتحليلات المعيارية التي تتنكَّر للجانب الوصفي.

زد على ذلك أنَّ مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر تتخذ من الأبعاد الفلسفية متكأ تتوكأ عليه في تفسير الظاهرة اللغوية، إذ ترتبط بمسألة فلسفية جدلية لجأ إليها العلماء

(٢٤) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩/١.

والنحاة[٢٥]، وهي مسألة القدر والماء والنار، فإذا وُضِع الماء في القدر على نار، فما الذي يسخن الماء في القدر؟ هل النار هي التي تسخِّن الماء، أم إن النار هي التي تسخِّن القدر، والقدر والنار تسخنان الماء، أم إنَّ النار هي التي تسخِّن القدر والماء معاً؟ وقد أسقط البصريون هذه المسألة الفلسفية الجدلية على مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فذهب بعضهم إلى أنَّ الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وذهب آخرون إلى أنَّ الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، وذهب فريق آخر إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر، أي أنّ عمله يصل إلى الخبر وحده، وهي مسألة جدلية ليس للجانب الوصفي أو الدليل اللغوي إليه سبيل.

**٢- رافع الفعل المضارع:**

وهي مسألة تتعلق بمستويات التحليل اللغوي، شأنها في ذلك شأن المسألة السابقة، إذ لا يمكن التحقق منها لغوياً؛ لأنَّ الدليل الذي يرتكز إليه العامل ههنا معنوي جدلي لا يمكن إثباته بوسيلة لغوية، فهو مرفوع لغة دون أن تُدْرَكَ وسيلة رفعه، إذ يرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي، وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء. وأمَّا الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم، وهي فكرة من أفكار نظرية العامل لا تختلف عن فكرة التعرية من العوامل في حالة الابتداء، أو أن معنى المضارعة هو الرافع له، ويرى بعضهم أن حروف المضارعة التي تحدِّد عنصر الفاعلية هي عامل الرفع في الفعل المضارع، ويلغي عملها بوجود ناصب وجازم[٢٦].

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل انظر: قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، ، ص٣٥

(٢٦) ابن هشام، أوضح المسالك ألفية ابن مالك، ط ٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: ١٢٩/٤.

ونحن عندما نقول إنّ وجهة النظر هذه تعدُّ من المؤثرات الخارجية في تفسير الظاهرة اللغوية، إنا نعني أنَّ التحقق منها أمر غير لغوي إطلاقاً، إذ كيف للنحوي أن يثبت أن المضارعة (عند البصريين) هي الرافع، وفي الوقت نفسه، كيف يمكن أن نتحقق من الفكرة التي تذهب إلى تفسير الظاهرة الإعرابية، وهي هنا الرفع، انطلاقا من (التجرد من العوامل الناصبة والجازمة)؟

والحقيقة أن النحاة كانوا مدفوعين إلى هذه الآراء برغبة ملحّة في تفسير الحركة الإعرابية، فإذا كانت حالتا النصب والجزم مما يظهر فيهما تأثير أدوات النصب والجزم في الفعل المضارع، فإنَّه لا بدَّ من وجود سبب يفسِّر حالة الرفع، فالمسألة برمّتها تخضع للفكر الخارج عن العملية اللغوية، وهي فكرة (العلة والمعلول)[٢٧] وهي فكرة تنادي بوجوب وجود علة لكل معلول، أو سبب لكلِّ مسبب، ولا ريب في أنَّها فكرة غير لغوية، ولكنها مسألة جدلية فلسفية.

**٣- الخلاف:**

يرى الكوفيون أن عامل النصب في الظرف الواقع خبراً هو "الخلاف" نحو: زيد أمامك، لأنّ الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة "زيد قائم" لأنّ القائم هو زيد، والبصريون يرفضون هذا العامل[٢٨]، وذهب البصريون إلى أن هذا الظرف منصوب بفعل مقدَّر هو (استقرَّ، أو اسم فاعل عامل عمل فعله تقديره (مستقِرٌّ) [٢٩].

---

(٢٧) الرماني: منازل الحروف، ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة (لابن فارس والرماني) ت مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني دار الجمهورية – بغداد ١٩٦٩ ص٧٧

(٢٨) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٥.

(٢٩) ينظر في هذا: صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، عمّان، ١ ، ص٤٤-٤٥.

وقد أيَّد بعض المعاصرين فكرة الخلاف عاملا في نصب الظرف الواقع بعد المبتدأ انطلاقاً من أنها فكرة لغوية تتعلق بالدلالة والتركيب ؛ لأنَّ الكوفيين كانوا يلمحون فيه قيمة تنويعية في سياق النظام الوظيفي لعناصر الجملة، فما خالف المرفوع الذي هو المبتدأ في مؤدَّاه، ولم يكن مضافاً إليه، لا بدَّ أن يكون منصوباً، والظرف لا يمكن أن يكون خبراً للمبتدأ، حتى عند هؤلاء الذين لم يقدِّروا عاملاً لفظياً يفسِّر النصب فيه، بدليل احتجاجهم بأنَّ الظرف ليس هو المبتدأ في المعنى، وشرط الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى(٣٠).

وأما "الصرف" فهو عامل شبيه بعامل النصب على الخلاف، وكثيراً ما يقترنان ويطلقان على العامل نفسه، وقال به الكوفيون في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: (استوى الماء والخشبةَ)، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف، كما أنه هو العامل الذي يفسِّر به الكوفيون عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعية، نحو. لا تأكلِ السَّمَكَ، وتشربَ اللبن(٣١).

ويعني (عامل الصرف أو الخلاف) نوعاً من تغيُّر الدلالة يستند إلى إلزام واو المعية بالأصل الاستعمالي غير الواضح، وهو أنَّها في الأصل ،من وجهة نظر النحاة، واو العطف، ولكنها لما جُرِّدت من معنى العطف القائم على الجمع والإشراك في المعنى والإعراب، وأُخْلِصت للجمع والمعية ليس إلا ، فقد صُرِفَ ما بعد الواو عن إعراب ما قبلها حتى لا يُتَوَهَّمَ أن المقصود هو الحكم الدلالي المستفاد من معنى الجمع أيضاً، وقد أُظْهِرَ هذا عن طريق صرف الثاني عن إعراب الأول من أجل إظهار المعنى الجديد.

---

(٣٠) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص٤٧

(٣١) السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، (١٩٨٠)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.، ١/٥١٠.

إنَّ الصرف أو الخلاف قريبان من الوصف اللغوي الذي لا يستند إلى مؤثرات خارجية، ولكنّ مسألة الأصل اللغوي هي التي استعانت بهذا المؤثّر، فأنى للنحاة أن يثبتوا أنَّ الواو العاطفة هي أصل واو المعية؟ فهذه الآلية مؤثر خارجي يمكن نقضه نقضاً تاما إذا استندنا إلى دليل لغوي يتعلّق بمستويات التركيب اللغوي، وليس متعلقاً بمستويات التحليل اللغوي، على الرغم من وجاهة الرأي الذي يذهب إلى ربط الدلالة بالتركيب.

**٤- الفاعلية أو الإسناد:**

يرى بعض الكوفيين أن الفاعل مرفوع بإحداثه الفعل أو بمعنى الفاعلية أو الإسناد[٣٢]، وهذه المسألة لا ترتبط بالتفسير اللغوي للظاهرة اللغوية، بل يستند إلى فكرة تجريدية تتعلّق بتفسير النهاية الإعرابية دون وجود أثر لفظي أدّى إلى هذا الأمر، ومن الممكن أن يفضي قبول هذا التفسير إلى فوضى عارمة قائمة على المعاني التركيبية، فالفاعلية تفسر الرفع، والمفعولية تفسير النصب في المفعول به، والتعليل يفسر نصب المفعول من أجله، والظرفية تفسّر نصب الظرف، والحالية تفسّر نصب الحال وهكذا، وهو أمر يؤدي إلى تمييع نظرية العامل ويحدُّ من تماسكها، ولا يؤدي إلى إقناع من نوع ما بأثر العامل في المعمول، فالأمر في النهاية يتعلّق بأثر من خارج العملية اللغوية نفسها.

هذه بعض العوامل المعنوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون وكل فريق منهم متمسك بما يراه صواباً في نظره وقد كان ذلك سبباً في اتساع هوة الخلاف بينهم.

---

(٣٢) السيوطي، همع الهوامع ١/ ٥١٠

**التطبيق على بعض المسائل الخلافية عند النحاة :**

ومن أجل بيان مكانة أثر المنطق واستدلال المناطقة في استدلالات النحويين في مسائل الخلاف النحوي لا بد لنا من النظر في قضية العامل عند النحاة فهي تعدُّ من أبرز القضايا النحوية التي شغلت تفكير النحاة القدماء: الكوفيين والبصريين فأخذت حيّزاً من مناظراتهم النحوية – نظرية العامل، فقد أولى النحاة القدماء هذه النظرية أهمية كبيرة؛ فأفردوا لها أبواباً في مؤلفاتهم كسيبويه في "الكتاب". وابن جني في "الخصائص" وابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة" وغيرهم. وتشعبت آراؤهم فيها، - ووضعوا للعامل النحوي نظريات، عدّوها من البديهيات التي لا يجوز تجاوزها أو الخروج عليها، فمثلاً ذهبوا إلى عدم جواز تقدّم المعمول على العامل، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا تكون الكلمة عاملة ومعمولة في الوقت نفسه –كما سنوضح - ولعل من يقف وقفة تأمل، وتدبر على المبدأ، أو المحور الأساسي الذي تقوم عليه نظرية العامل، سيدرك دون شك أن أصولها تعود إلى الفكر الفلسفي؛ لا سيما فيما دار بين الفلاسفة والمتكلمين من كلام حول "مبدأ السببية"[٣٣]، و "وأن كل فعل لا بد له من فاعل"[٣٤]، وقولهم: بأن الله فاعل العالم، وصانعه[٣٥]، وإن كل موجود ليس بواجب الوجود بذاته بل هو موجود بغيره، وقد سمّوا ذلك

(٣٣) انظر: ابن رشد، تهافت التهافت، ت أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ٢٠١٤م، ص٢٨٩-٣٠٢.

(٣٤) ابن رشد، المرجع السابق، ص٢٩٠.

(٣٥) ابن رشد، المرجع السابق، ص٩٨-١٦٦.

الشيء مفعولاً، وسمّوا سببه فاعلاً[٣٦]، وقولهم: إنّ كل حركة توجد في الجسم، فإنما توجد لعلة محركة[٣٧].

**أولاً: الابتداء: رافع المبتدأ ورافع الخبر:**

لما كانت نظرة النحاة: الكوفيين والبصريين إلى الإعراب، وتصورهم له، على أنه: "أثر يجلبه العامل" فكلّ حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة – إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مقدر ملحوظ[٣٨]، فقد حاول الفريقان أن يدليا برأيهما ويقدّرا هذا العامل كمسوّغ أو مبرّر أو موجد للحركة الإعرابية من رفع، أو نصب أو جرّ، أو سكون، كما أنَّ هناك من النحاة – سواء أكان كوفي المذهب، أو بصريا – من انفرد برأيه أو استقل باجتهاده، وخرج على مذهب جماعته، فيما يخص تقديره للعامل في بعض المسائل النحوية التي كانت محل خلاف بين الفريقين.

ومن الأبواب النحوية التي وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في العامل فيها "المبتدأ والخبر"[٣٩]. فقد ذهب الكوفيون إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو عامل لفظي وهو الخبر، وعامل الرفع في الخبر لفظي أيضاً وهو المبتدأ، أي أن العلامة الإعرابية فيهما سواء كانت أصلية أو فرعية هي أثر يتركه كل منهما في الآخر فهما يترافعان[٤٠].

---

(٣٦) ابن رشد، المرجع السابق، ص١٠٠.

(٣٧) انظر: ابن سينا، النحاة، ق٢، ص١٠٨.

(٣٨) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، د . ط، ١٩٥٩م.، ص٢٢.

(٣٩) ابن الأنباري، الإنصاف، ، ج١، ص٤٤-٥١، وانظر المسألة في :أسرار العربية، ص٧٨-٨١، وشرح المفصل، ج١، ص٨٤-٨٥، وحاشية الصبان، ج١، ص١٩٤، وشرح التصريح على التوضيح، ص١/١٥٨-١٥٩.

(٤٠) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٤.

أما البصريون، فكان لهم مذهب مغايرٌ لما أورده الكوفيون، فذهبوا إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو عامل معنوي وهو الابتداء[٤١]. ويقصد به "التعري من العوامل اللفظية"[٤٢]، أما عامل الرفع في الخبر، فقد تباينت آراؤهم فيه، فكان لهم فيه وجهات نظر: فذهب فريق منهم إلى أن عامل الرفع فيه هو الابتداء فقط، وهو عامل معنوي، وذهب آخرون إلى أن عامل الرفع فيه هو الابتداء والمبتدأ معاً: فالأول معنويٌّ، والثاني لفظيٌّ، في حين رأى الفريق الثالث أن عامل الرفع فيه هو المبتدأ فقط، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[٤٣].

ونلحظ أن الكوفيين اقتصروا على العوامل اللفظية – فيما يخص هذه المسألة - ليجعلوها رافعة المبتدأ أو الخبر من خلال عمل كل منهما الرفع في الآخر، في المقابل جمع البصريون بين العاملين: اللفظي والمعنوي، الأول بالنسبة للمبتدأ، وكلاهما بالنسبة للخبر.

واحتجَّ كل فريق بحجج عقلية يغلب عليها الطابع الفلسفي – كما سيتضح - فقد تمثّل الكوفيون والبصريون فِكْرَ الفلاسفة والمتكلمين، وتصوّراتهم حول أصل الموجودات في الكون، وأن كل فِعلٍ لا بدّ له من فاعل، وكل حادث لا بد له من مُحْدِث، فقالوا: "إنَّ الحادث لا يوجد من نفسه؛ فافتقر إلى صانع[٤٤]، و "كل حركة فلها علة محركة، وهذه العلة المحركة ينبغي أن يضاف إليها التحريك"[٤٥].

---

(٤١) انظر: ابن الأنباري، المرجع السابق، ج١، ص٤٤.

(٤٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٥، وانظر: أسرار العربية، ص٧٩.

(٤٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٤.

(٤٤) الجباوي، علي، الفكر الأنثروبولوجي في التراث الفكري، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٦ د.ط ، ص٩.

(٤٥) انظر: الجباوي، المرجع السابق، ص١٤

فبالنسبة لحجج الكوفيين، فقد استمدّوها من الخصائص التركيبية للجملة الاسمية، القائمة على ضرورة التلازم بين المبتدأ والخبر، واقتضاء كل منهما الآخر، بحيث لا يكتمل معنى أحدهما إلا بالآخر، ولا تتم الفائدة من الجملة الاسمية بوجود المسند إليه (المبتدأ) دون المسند (الخبر)، والعكس صحيح. وقد ترتّب على هذا التلازم في المعنى - في نظر الكوفيين - أن كانت العلامة الإعرابية لكل منهما بتأثير الآخر، بمعنى أن كل واحد منهما كان عاملاً، ومعمولاً في الوقت نفسه، فقالوا: "إنّما قلنا: إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، لأنّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفكُّ أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: "زيدٌ أخوك" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً"[٤٦].

وعزز الكوفيون رأيهم في كون كل من المبتدأ والخبر عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه بأدلة نقلية استقرؤوها من القرآن الكريم جاء اسم الشرط فيها جازماً للفعل المضارع بعده، والفعل المضارع بدوره ناصباً لاسم الشرط قبله على المفعولية؛ فكان كل منهما عاملاً معمولاً[٤٧]، ومنها قوله تعالى: " أيا ما تدعوا فله الأسماء

(٤٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٤-٤٥.

(٤٧) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف: ١/٤٥.

الحسنى)[٤٨]، وقوله تعالى: (أينما تكونوا يدرككم الموت) [٤٩]، وقوله: (فأينما تولوا فثم وجه الله)[٥٠].

فأسماء الشرط في الآيات الكريمة السابقة "أيّاً وأينما" و"أينما" منصوبة على المفعولية بالأفعال المضارعة بعدها "تدعوا، وتكونوا، وتُوَلُّوا" على الترتيب، كما أنَّ هذه الأفعال مجزومة بأسماء الشرط قبلها، وعلامة جزمها حذف النون؛ لأنّها من الأفعال الخمسة.

أما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بأدلة عقلية موغلة في "التجريد". فجسدوا العامل النحوي لا سيما عامل الابتداء الذي جعلوه عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الخبر عند فريق منهم، من خلال ربطهم إياها بأمور مادية ملموسة، ذات طبائع وصفات معينة، ملازمة لها، بحيث إذا ما أدركنا أو لاحظنا الأثر أو الفعل تداعى إلى الذهن صورة المؤثر، أو اسمه أو الفاعل، مثل: الإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، ولعلهم أرادوا من وراء هذا الربط أو هذا التشبيه، أو هذه المقابلة تقريب الصورة إلى الذهن، ومن ثم زيادة في الإقناع، فقالوا: "إما قلنا: إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف؛ وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل "الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعد شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو

(٤٨) سورة الإسراء، ص١١٠.

(٤٩) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(٥٠) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا"[٥١].

فهذا الدليل العقلي الفلسفي المجسِّد لقضايا اللغة، وقوانينها، يقتضي مني الوقوف عليه؛ لأتلمس الأصول أو الجذور التي أفاد منها البصريون في دليلهم هذا، لا سيما ما يتعلق بالربط بين الابتداء من جهة، والإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف من جهة أخرى، ثم المقصود أو المراد من هذا الربط، أو الفكرة التي يودُّ البصريون توصيلها من خلاله، ثم مدى إقناع أو مصداقية هذا الدليل.

ولم يتوقف دليل البصريين عند هذا الحد في فلسفتهم لنظرية العامل، وجعلهم إياها نظرية عقلية محضة بل بالغوا في ذلك إما بوازع الإعجاب بفكر الفلاسفة في تصويرهم للموجودات، وربطهم الأسباب بالمسببات، وإما بوازع الحرص على إقناع خصومهم، من خلال ربطهم قضية العامل النحوي (المعنوي) بالموجودات الحسية المادية المشاهدة وكان ذلك من خلال نظرتهم إلى العوامل على أنها أمارات ودلالات، فالأمارة تكون بعد شيء، كما تكون بوجود شيء، وقربوا المفعول أو الفكرة إلى الأذهان بأن شبهوا ذلك بالثوبين، اللذين إذا ما أردنا تمييز أحدهما عن الآخر، صبغنا أحدهما، وتركنا صبغ الآخر، فكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر[٥٢].

ولم يكتفِ البصريون بهذا، بل قاسوا عمل الابتداء في المبتدأ والخبر على "كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها و"ظننتُ" وأخواتها، فقالوا: "وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و"إنَّ"

(٥١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٦.

(٥٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ١/ ٤٦، وانظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص٧٩-٨٠.

وأخواتها، و"ظنّ" وأخوتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك ها هنا"(٥٣).

زيادة على ذلك، فإن "كان" وأخواتها، و"إنَّ" وأخواتها، و"ظنّ" وأخواتها وهي المقيس عليها عوامل لفظية مذكورة، في حين أن عامل الابتداء وهو المقيس عامل معنوي، لا وجود له لا لفظاً ولا تقديراً، فهم قد قاسوا ما لا يدرك على ما يدرك، أو قاسوا العدم على الوجود، ثم إن "ظنّ" وأخواتها لما عملت النصب في المبتدأ والخبر بعدها؛ فلأنّها أفعال، والأفعال أمكن وأقوى في العمل من الأسماء –وفق ما أجمع الطرفان - والأسماء عوامل لفظية، فكيف بالابتداء، وهو لا وجود له؟ وزيادة على ذلك، فإنَّ عمل "ظنَّ" وأخواتها وهو النصب في المبتدأ والخبر بعدها ليس مطرداً، فإذا ما توسطت بينهما، أو تأخرت عنهما جاز إعمالها أو عدمه، فيقال "زيدٌ ظننتُ قائم" و "زيدٌ قائم ظننتُ"(٥٤).

أما فريق البصريين الذي ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فاحتجوا لرأيهم بمسألة الرتبة، والتقديم والتأخير، فقالوا "... لأنَّا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ: فوجب أن يكونا هما العاملينِ فيه"(٥٥).

غير أن ما ذكره فريق البصريين هذا لا يمكن التسليم به، ويمكن رده من جانبين: الأول: إنَّ وقوع الخبر بعد المبتدأ ليس مطرداً، فهناك حالات أجاز فيها النحاة تقدّم الخبر على المبتدأ، ويمكن الرجوع إليها في جميع كتب النحو(٥٦)، الثاني: إن عامل

(٥٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ١/٤٦.

(٥٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ١/ ٨٧

(٥٥) ابن الأنباري، الإنصاف، ١/ ٤٦.

(٥٦) انظر: مثلاً السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٣٤-٣٦، والسامرائي، فاضل، معاني النحو ، ج١، ص١٦١-١٧٠.

الابتداء –كما سبق القول – يعني عدم العامل، فهو غير مدرك، فلا لفظ له ولا تقدير، فكيف نحكم على أن الخبر وقع بعده؟!.

وقد اعترض ابن الأنباري من جانبه على هذا الدليل، بدليل عقلي قائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين، تعد كبراهما من البديهيات في العربية، فيما يخصُّ العامل النحوي، فقال: "غير أنَّ هذا القول، وإن كان عليه كثير من البصريين. إلا أنه لا يخلو من ضعف؛ وذلك لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"(٥٧).

ومما نلحظه على نتيجة الدليل الذي ساقه ابن الأنباري، أنه لم يذكرها بصورة مباشرة، فلم يقل مثلاً: إذن المبتدأ لا يعمل، وإنما صاغها صياغة فلسفية عقلية فقال: فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، وقد ردها ابن الأنباري غير مرة(٥٨)، وهي عبارة موغلة في الذهنية، وقال ابن يعيش: "ويمكن أن يقال: إن الشيئين إذا تركبا، حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل من أفراد ذلك المركب"(٥٩).

وقد أدلى ابن الأنباري برأيه فيما يخص العامل في الخبر، معللاً له بعلل فلسفية عقلية، ربما تمثلها من فكر الغزالي في رده على الفلاسفة الذين ذهبوا إلى أن الموجودات تعمل بطبعها، قال ابن الأنباري: "والحقيقة عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنّ النار تسخن الماء بواسطة القِدْر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها،

---

(٥٧) ابن الأنباري الإنصاف، ج١، ص٤٦.

(٥٨) ابن الأنباري، المرجع السابق، ٤٦/١، ٨٠.

(٥٩) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت:٦٤٣ هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.، ج١، ص٨٥.

فكذلك ها هنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا أنه عامل معه؛ لأنَّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[٦٠].

**ثانياً: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعَرْضً، ينتصب بالخلاف.

وذهب البصريون إلى أنَّه ينتصب بإضمار (أن) وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بإلغاء نفسها، لأنَّها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين[٦١].

واستند الكوفيون لرأيهم على تصورهم الذهني للمعنى، فتنبهوا إلى أن معنى الجملة الفعلية قبل فاء السببية مخالف لمعنى الجملة بعدها، فالجملة قبلها تأتي في سياق الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العَرْض، في حين أن الجملة بعد الفاء لا تأتي في سياق أي من الصيغ السابقة، وقالوا: "ألا ترى أنّك إذا قلت "ايتنا فَنُكْرِمَك" لم يكن الجواب أمراً، وإذا قلت: "لا تنقطع عنّا فَنَجْفُوَكَ" لم يكن الجواب نهياً[٦٢].

فعامل النصب لدى الكوفيين –كما تلحظ - عامل معنوي يدرك بالعقل، وليس للفظ فيه نصيب كما حدّه النحاة.

قال ابن يعيش: "ويقول الكوفيون إنَّه منصوب على الصرف، وهذا الكلام إن كان المراد به أنّه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الأول صرف عن الفعلية إلى معنى

---

(٦٠) ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦/١-٤٧.

(٦١) ابن الأنباري، المرجع السابق: ٨٩/٢.

(٦٢) ابن الأنباري، المرجع السابق ، مسألة رقم ٨٩/٢/٧٦.

الاسمية، بأن أضمروا "أن" نصبوا بها فهو كلام صحيح، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل، فهو باطل؛ لأنّ المعاني لا تعمل في الأفعال النصب، إنَّما المعنى يعمل فيها الرفع"(٦٣).

ولا يقتصر قول الكوفيين بالنصب بعامل الخلاف على الفعل المضارع بعد فاء السببية، بل جعلوه عامل النصب في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ، نحو "زيد أمامك" و "عمروٌ وراءَك" وما أشبه ذلك(٦٤)، وعامل النصب في المفعول معه، وذلك نحو قولهم "استوى الماء والخشبة"، وجاء البردُ والطيالسة"(٦٥).

أمّا البصريون فبرهنوا على صحة مذهبهم القائل بانتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية بـ"أن" المضمرة، بالاستدلال القياسي القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين، الكبرى فيهما تعد من البديهيات المسلم بها، لدى الفريقين، فيما يتعلق بالحروف العاملة، وهي من الحروف غير المختصة ومنها حروف العطف، التي تأتي فاء السببية في دائرتها(٦٦)، فقالوا: "إنّما قلنا: إنّه منصوب بتقدير "أن" وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل، لأنّها تدخل تارة على الأسماء، وتارة على الأفعال... فوجب أن لا تعمل(٦٧).

واعترض البصريون على رأي أبي عمر الجرمي، الذي ذهب إلى أنّ عامل النصب في الفعل المضارع هو فاء السببية نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف الذي

---

(٦٣) انظر:ابن يعيش، شرح المفصّل، : ٢٧/٧.

(٦٤) انظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٢٩، ٢٤٥/١-٢٤٨.

(٦٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٣٠: ٢٤٨/١-٢٥٠.

(٦٦) القرالة، خولة جعفر، (٢٠٠٠)، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، دراسة في كتاب، "الإنصاف" للأنباري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.، ص١١١.

(٦٧) ابن الأنباري، الإنصاف: ٨٩/٢.

اختصت به[٦٨]، واستندوا في اعتراضهم إلى بديهية عامة تعدُّ من الثوابت المعمول بها في العربية، فيما يتعلق بالحروف، وهي "أن" كحرف يمتنع دخولها على حرف مثله إذا كان بمعنى واحد[٦٩]، فقالوا: "وأما من ذهب إلى أنّها العاملة؛ لأنّها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلِّم؛ فإنّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنّها قد خرجت عن بابها، وكان دخول حرف الفاء عليها نحو "ايتني فأكرمك، وفأعطيك" وفي امتناع دخول حرف العطف عليها، دليل على أنّ الناصب غيرها..."[٧٠].

وبصياغة هذا الدليل بصورة القياس الشرطي الاستثنائي القائم على التلازم بين المقدّم والثاني يكون لدينا:

إذا خرجت الفاء عن بابها وهو العطف، إذن فإنّه يجوز

دخول حرف العطف عليها (مقدمة كبرى)

الفاء لا يجوز دخول حرف العطف عليها (مقدمة صغرى)

إذن الفاء لم تخرج عن بابها (النتيجة)

**ثالثاً: عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى):**

هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها؟

اختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب بعد حرف الجر "حتى"[٧١]، فذهب الكوفيون[٧٢] إلى أنّ (حتى) تكون حرف نصب، فينصب الفعل من غير تقدير

---

(٦٨) ابن الأنباري، المرجع السابق: ٨٩/٢.

(٦٩) ابن الأنباري، المرجع السابق: ٩٨/٢.

(٧٠) ابن الأنباري، المرجع السابق: ٩٨/٢-٩٩.

(٧١) ابن الأنباري، المرجع السابق: ١٢١/٢-١٢٤، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٨/٧-٢١، الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦ هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٢/٢-٢٤٣.

(٧٢) ابن الأنباري، الإنصاف: ١٢١/٢-١٢٤.

"أن" نحو قولك: "أطعِ الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة"، و "اذكر الله حتى تطلُعَ الشمس" كما تكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو "مطَلْتُه حتى الشتاء"، وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم بعدها مجرور بحرف الجر "إلى" سواء أكانت "إلى" مضمرة أو مظهرة.

أما البصريون[٧٣] فقد أجمعوا على أنّها حرف جر، سواء كان ما بعدها اسماً أو فعلاً، فإن كان اسماً فهو مجرور بها، وإن كان فعلاً فهو بتقدير عامل لفظي وهو "أن".

وعامل النصب – كما هو ملاحظ - عند الفريقين عامل لفظي.

وقد قدّم كل فريق مسوغاته التي تخدم رأيه، وصاغوا أدلتهم بقوالب منطقية، مؤسسة على مقدمات تفضي إلى نتائج متطابقة مع قواعدهم وأحكامهم.

وقد صاغ الكوفيون حججهم في قالب القياس الاستدلالي المعلل الذي تربطه العلاقة، فقالوا[٧٤] إنّها تنصب الفعل بنفسها؛ لأنّها لا تخلو: إما أن تكون بمعنى "كي" كقولك: "أطعِ الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة، أي كي يُدْخِلَكَ الجنة"، وإمّا أن تكون بمعنى "إلى أن" كقولك: "اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام "كي" و "كي" تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام (أن)، وأن تنصب، فكذلك ما قام مقامها".

ولصياغة هذا الدليل في صورة مقدمات ونتائج، تكون صورته كالآتي:

-(حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها.

-لأنّها إما أن تكون بمعنى (كي) أو تكون بمعنى "إلى أن".

---

(٧٣) ابن الأنباري، المرجع السابق: ١/١٢١-١٢٤.

(٧٤) ابن الأنباري، المرجع السابق: ١/١٢١-١٢٤.

-إذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي)، إذن فإنّها تنصب الفعل المضارع على غرارها.

-وإذا كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن)، إذن فإنّها تنصب الفعل المضارع على غرارها.

-إذن حتى تنصب الفعل المضارع على كلا المعنيين (نتيجة).

أمّا البصريون[٧٥] فقد احتجوا لمذهبهم بدليل عقلي صاغوه بأسلوب الاستدلال القياسي القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين، فقالوا[٧٦]: "إنّما قلنا: إن الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (حتى) وأنّا أجمعنا على أن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء، وإذا ثبت أنّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عواملَ الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن).

وبصياغة هذا الدليل في صورة مقدمات ونتائج يكون لدينا:

عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال (مقدمة كبرى).

(حتى) من عوامل الأسماء بالإجماع (مقدمة صغرى).

إذن (حتى) لا تعمل في الأفعال (نتيجة).

---

(٧٥) ابن الأنباري، المرجع السابق: ١٢٢/٢.

(٧٦) ابن الأنباري، المرجع السابق: ١٢٢/٢.

## المبحث الثاني: القياس الذهني

القياس لغةً: "تقدير الشيء بالشيء"[٧٧]، فيقال: قاس الشيء يقيسه قياساً، أي: قدّره، والمقياس: المقدار[٧٨] واقتاسه وقَيّسَه إذا قدَّره على مثاله[٧٩].

ولا شك في أنّ القياس الذي يراد به الاستدلال الذهني[٨٠]؛ لاستنباط القواعد وتعليلها، هو مدار علم النحو عند الأئمة. قال الأنباري في ردِّه على من أنكر القياس[٨١]: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، فإن النحو كله قياس. ولهذا قيل في حدِّه: النَّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة".

على أنّ الاعتقاد الذي يرى أنَّ للقياس شأناً في نشأة النحو، واستنباط أحكامه، ورسم حدوده، وتقعيد قواعده، لا يمنع من التنبيه على أن النحو ليس كله قياساً، وإنما هو قياس من جهة، ورواية ونقل من جهة أخرى، قد يستعصيان على القياس، وينكبان عن نهجه من جهة أخرى[٨٢]. ويشير السيوطي[٨٣] إلى أن النحو

---

(٧٧) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (قَوَسَ): ٥/٤٠، وانظر: الرازي، ، مختار الصحاح، مادة قيس

(٧٨) انظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (قَيَسَ)

(٧٩) ابن منظور، لسان العرب مادة (قَيَسَ)

(٨٠) انظر: نبهان، عبدالإله، ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧ ، ص٤٥٥.

(٨١) الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ت سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧ ص٩٥، وانظر: الشاوي، يحيى بن محمد أبي زكريا المغربي الجزائري ت ١٠٩٦ هـ، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت عبدالرزاق السعدي ، دار الأنبار ، العراق ، ط ١ ، ١٤١١هـ. ، ص ٦١-٦٢.

(٨٢) انظر: الزعبلاوي، صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.، ص٥٤.

(٨٣) انظر: السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، الإقتراح، تحقيق طه عبدالرحيم سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ١٩٩٩م.، ص٩٠.

بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب، وبعضه مستنبط بالفكرة والرؤية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى.

وقد اتصف البصريون بالقدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية، والأقيسة المنطقية الذهنية، والعلل الفلسفية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد برزت عند نحاة البصرة في وقت مبكر، على يد بعض الرواد السابقين، ومما يؤكِّد ذلك، تلك الروايات التي تصرح بأنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، هو أول من بسط النحو، ومدَّ القياس، والعلل(٨٤). فكان أشدَّ تجريداً للقياس من عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء. وكان يقال عنه إنَّه أعلم أهل البصرة بالنحو، وعلله، وأقيسته، ففرع علم النحو، وقاسه(٨٥). وقد زادت هذه الظاهرة وضوحاً عند المتأخرين منهم على نحو ما نرى في عند المبرد في المقتضب، الذي آلت إليه إمامة مذهب البصريين، فكان آخر أئمة هذا المذهب.

أما الكوفيون فقد كانوا أقل استعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل، والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية، ومرد ذلك – فيما أرى – إلى أن الكسائي مؤسس هذا المذهب الكوفي كان من أئمة القراء، فهو أحد السبعة، وأحد الأعلام الذين يرجع الناس إليهم في القراءات. ومعلوم أن منهج الكوفيين يعتد بالرواية، فهم يأخذون بروايات الأعراب الذين لم يُدخلهم البصريون في مصادرهم اللغوية، وإذا ثبت أن منهج الكوفيين يعتد بالقياس فقياسهم لم يكن قياساً فلسفياً على إطلاقه كقياس البصريين الذين تأثروا بمنهج الفلاسفة والمتكلمين، ولكن قياسهم

(٨٤) الجمحي، محمد بن سلام ٢٣٢هـ، طبقات فحول الشعراء، محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة ، ج١، ص١٤.

(٨٥) انظر: السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر. ج٢، ص٣٩٨.

يختلف عن قياس البصريين من حيث الدرس، ولذا نجد الكوفيين يكوّنون من الأصول أصلاً بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيه على ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته ليقيس عليه، وإن كان هذا المسموع مما ليس من نظائره، أو أشباهه، ومما عدّه البصريون شاذاً خرج لعلة قادحة لا يعتد بها(٨٦).

ومع ذلك كله فقد كان الكوفيون يعمدون أحياناً إلى الأدلة العقلية، والأقيسة المنطقية، ولكن مع ذلك لم يكن في المقام الأول، ومعنى ذلك أنَّهم كانوا يأتون بمثل هذه الأدلة العقلية تأييداً لما قدَّموه من أدلة نقلية؛ ولعلّ ذلك مرده إلى أنّ أئمة الكوفة قد تلقوا دروسهم الأُولى في النحو على يد نحاة البصرة، لذلك لم يكن غريباً أن يتأثروا بالمنهج الكلامي بالرغم من توافر مقتضيات تأثرهم بالمنهج الدراسي الذي كان شائعاً في أوساط الكوفة، وهو منهج القراء.

فالقياس كما يراه كل من البصريين والكوفيين، هو: عملية عقلية فحسب، يستدل فيها العقل بحركة ذاتية منه، بغض النظر عن موضوعية الأشياء، يتفق فيها العقل مع نفسه، ولا يلجأ إلى عناصر خارجية، يرتِّب على بعض المقدمات أحياناً نتائج صحيحة من الناحية المادية، ولكن لا يعدها العقل قياساً. فالقياس إذن عملية ينعكس فيها العقل على ذاته أو ينعكس فيها على ما وضع من قواعد وشروط من ذاته يعدها أصدق صورة للاستدلال العقلي(٨٧)، فتأثر القياس بالمنطق بدأ متأخراً عن المراحل الأُولى، ولذا نجد أبا المكارم يشير إلى أنَّه بدأ تأثير المنطق الشكلي كما عرفه العالم الإسلامي في البحوث اللغوية بوجه عام، والنحوية بشكل خاص، باستخدام

(٨٦) انظر: المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٨، ص٩٨.

(٨٧) النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص ٣٧٤.

القياس فقد أحسَّ اللغويون، والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي، لتنمية الحصيلة اللغوية حتى تلاحق التطور الاجتماعي، وتلبي احتياجاته المتعددة، التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها. وهكذا بدأ تأثير المنطق أول ما بدأ في الاشتقاق، ثم في قياس النصوص بوجه عام(٨٨).

ويرى محمد عيد أن قياس المنطق هو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية. وقد عرفه (أرسطو) في كتابه (المباحث) (topics) بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر، ثم كرَّر هذا التعريف في كتابه (التحليلات الأولى Prior Analytics) ذاكراً أنَّ القياس هو: الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة، لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات. فهو قياس؛ لأنَّ شيئاً يقاس على شيء ثم يحكم له بما حكم به له، وهدفه هو البرهنة على أن شيئاً يدخل أو لا يدخل في طائفة من القضايا التي تأخذ حكم البدهيات، والشيء الذي يقرره القياس عموماً، هو وجود ما يقاس عليه في تلك المقدمات، ثم مقيس على ذلك، وهو النتيجة. وطريقة أصحاب القياس المنطقي العقلية هي: الانتقال من العام إلى ما هو أقل عموماً، طريقة تبدأ من أعلى إلى أسفل، من الأجناس إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد، كما يتضح ذلك في المثال:

كل إنسان فانٍ المقدمة الكبرى

سقراط إنسان المقدمة الصغرى

سقراط فانٍ النتيجة

فهذا المثال ينطبق عليه ما تقدم من معنى القياس، وهدفه وطريقته(٨٩).

---

(٨٨) أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص٨٣-٨٤.

(٨٩) عيد، محمد، (١٩٧٣)، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ، ص٧٥.

**خصائص القياس الذهني:**

يمكن الإشارة إلى خصيصتين للقياس، الأولى منهما[٩٠]: اتسامه بالميتافيزيقية[٩١]، وهي امتداد حتمي لميتافيزيقية المنطق اليوناني بأسره، وتتجلى هذه الميتافيزيقية أولاً في الاعتداد بالقياس إلى حدٍّ جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح، مع أنه ليس إلا نوعاً واحداً من أنواع الاستدلال، ثم في تفضيل الاستنباط القياسي مع أنه لا سبيل إلى الاستدلال عليه، وإثبات صحته في أحيان كثيرة إلا بالاستقراء، إذ كيف يمكن أن نثبت مثلاً أن: كلَّ الناس فانون، دون الالتجاء إلى الاستقراء! ولكن الاستدلال الاستقرائي لا يثبت في الوقع هذه القضية الكلية، إذ كل ما يمكن أن ينتهي إليه هو أن من مضى من الناس يموتون مهما امتدت أعمارهم، إذا بلغوا سناً معينة، لكن لا سبيل إلى تعميم الحكم، ليشمل من يعيش من الناس اليوم، ومن سوف يعيش بعد ذلك، وإذن فإنَّ الاستعانة بالاستقراء يجعل القضية محتملة الصدق، ولكن لا سبيل إلى أن تبلغ درجة اليقين، ما دام في عالم الوجود أناس أحياء. ومرد هذا الخطأ في الواقع إلى أن القياس عملية ذهنية، لا تبدأ من الوجود الواقعي باعتباره المصدر الأساسي للمقدمات، وإنما تنطلق أساساً من القضايا الكلية التي تشغل فكر القياسيين المنطقيين إلى يقين يجعلها من قبيل المسلمات البدهية. وليست في حقيقتها سوى مجموعة من المصادرات التي ترتكز على أسس ميتافيزيقية، غير واقعية.

وأما الثانية: فهي اتصافه بالصورية، أو الشكلية، فالقوانين التي تحكمه تعنى كل العناية بتحقيق الاتساق بينها عن طريق دراسة الأطر الفكرية وحدها، دون أن تلتفت إلى مضموناتها، ومن ثم فإنه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف،

---

(٩٠) انظر: أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٩-١١٠

(٩١) الميتافيزيقية هي شعبة من الفلسفة تبحث في ماهيّة الأشياء وعلّة العلل أي القوة المحرِّكة لهذا العالم، للمزيد انظر: د.محمود رجب، الميتافيزيقيا عند العلماء المعاصرين، دار الثقافة، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ص٦

ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها ؛ لأنَّنا إذا قلنا مثلاً إن: (أ=ب)، (ب=ج) وجب علينا –بناءً على البدهية القائلة بأن الكمين المساويين لكمٍّ ثالث متساويان – مما يقودنا إلى أن نصل إلى هذه النتيجة، وهي أن (أ=ج)، وإلا وقعنا في التناقض[٩٢].

ويرى أبو المكارم[٩٣] أن التناول الذهني للغة قائم على التصور العقلي لها، ويشير كذلك إلى أن التناول الذهني المجرد حتى من المقدمات البدهية موقف فلسفي يمتد من القضايا الكلية التي تتناول الكون، والإنسان إلى أن يصبح سمة بارزة للنظرة الفلسفية إلى كل جزئية من جزئيات الكون، وإلى أي موقف ذاتي وقتي فردي للكائن البشري. ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن القياس الأرسطي دليل مؤلف من ثلاثة أجزاء: مقدمة كبرى، ومقدمة صغرى، ونتيجة. وللقياس أنواع كثيرة مختلفة، لكل منها اسم أطلقه عليه الأسكولاستيون (المدريسون)، وأكثر هذه الأنواع شيوعاً هو الذي يجيء على هذه الصورة: (المقدمتان موجبتان كليتان): كل الناس فانون (مقدمة كبرى)، وسقراط إنسان (مقدمة صغرى)، إذن سقراط فانٍ (نتيجة) كل الناس فانون، الإغريق ناس، إذن: كل الإغريق فانون[٩٤].

وقد بلغ الخضوع لأحكام العقل، أو الذهن وموازينه في النحو عند البصريين كما ورد في كتب الخلاف شكلاً آخر، وهو استخدام الأحكام المنطقية، وتطبيقها على تفسير الظواهر النحوية. فهم يرون أن إضافة (ما لا تأثير له في العمل ينبغي أن يكون لا تأثير له) ؛ ولذلك ردُّوا على خصومهم الكوفيين رأيهم في أن الفعل والفاعل يعملان معاً في المفعول به، بأن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل ؛ وذلك لأنَّهم

(٩٢) لمزيد من التفاصيل انظر: قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ص٦٥وما بعدها.

(٩٣) انظر: أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٢٠-٣٢٨.

(٩٤) أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٨.

أجمعوا على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنَّه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له[٩٥].

ومن مظاهر الخضوع لأحكام العقل عند البصريين ما توصلوا إليه من قواعد وأصول عقلية، ومن هذه الأصول والقواعد:

أولاً: قضية العوامل المختصة وغير المختصة، فالحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، كحروف الجزم، وحروف الجر، فاختصت حروف الجر بالأسماء فعملت الجر، واختصت أدوات الجزم بالفعل فجزمت المضارع[٩٦].

ثانياً: لا يعمل عاملان في معمول واحد[٩٧].

ثالثاً: الأصل عدم التركيب[٩٨].

رابعاً: حمل الفروع على الأصول أولى[٩٩].

خامساً: ما ثبت بعلة أصل لغيره[١٠٠].

---

(٩٥) ابن الأنباري، الإنصاف: ج١، ص٨٠، وانظر: الخثران، عبدالله ، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢١١.

(٩٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٥٧٠-٥٧٤.

(٩٧) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٨٧.

(٩٨) العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦ هـ)، (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.، ج١، ص٢٠٦.

(٩٩) العكبري، اللباب، ج١، ص١٤٠.

(١٠٠) العكبري، اللباب، ج١، ص٥٧.

إلى غير ذلك من الأصول التي توصل إليها البصريون من خلال ردودهم على الكوفيين، في كتب الخلاف، كالإنصاف: لأبي البركات الأنباري، والتبيين: لأبي البقاء العكبري، وغيرهما.

ويمكننا القول إنَّ البصريين في مواضع كثيرة من الإنصاف، ينظرون إلى اللغة على أنَّها عقل منطوق، وبخاصة أنَّ عملية "اكتساب اللغة عملية قوامها العقل[١٠١]، وقد نادى تشومسكي بمبدأ الفطرية، فهو يرى أنَّه يوجد وراء آليات المعالجة السطحية الخارجية أفكار فطرية، ومبادئ من أنواع مختلفة تقرر شكل المعرفة بطريقة محددة كمدخل عقلي له[١٠٢]. ونستنتج من هذا أن النحو وقياسه يخضع لأحكام العقل، وموازينه، وبخاصة أن اللغة عملية اكتساب، قوامها العقل. وقد نلتقي بهذه الظاهرة العقلية عند النحويين البصريين في مسائل جمة من خلال كتب الخلاف، فنجدهم يوازنون مثلاً بين العامل النحوي، والعامل الحسي، كالنّار والماء، والحطب والسَّيْف[١٠٣]. فهم يتخذون من المقاييس المنطقية سبيلاً في ردهم على النحاة الكوفيين، وخير مثال على ذلك مسألة: (القول في إعراب الأسماء الستة)، ففي ردِّهم على النحاة الكوفيين الذين قالوا إن الأسماء الستة معربة من مكانين يأتون بهذا الدليل: "إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد؛ لأنّ الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى – وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية، والمفعولية، إلى غير ذلك – وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن

(١٠١) تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة محمد الماشطة، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧م. ، ص١٩.

(١٠٢) الشايب، فوزي، .محاضرات في اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان ، ١٩٩٩، ص ٣٧٩.

(١٠٣) انظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٤٧-٥١.

يجمعوا بين إعرابين؛ لأنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة"[١٠٤].

**أنواع القياس الذهني:**

أنواع الاستدلال كما ذكرها الأنباري[١٠٥] كثيرة تخرج عن حدِّ الحصر، وسوف أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول.

فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين[١٠٦]:

الضرب الأول: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله؛ وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم، بطل أن تكون لام التوكيد؛ لأنَّها إنما حسنت مع (إن)؛ لاتفاقهما في المعنى، وهو: التأكيد، و (لكن) ليست كذلك، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأنّها إنما حسنت مع (إن)؛ لأنّ (إن) تقع في جواب القسم كاللام، و(لكن) ليست كذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد، ولام القسم، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها[١٠٧].

الضرب الثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحكم بها فيبطلها، إلّا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله؛ وذلك كأنه يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب، نحو (قَامَ القَوْمُ إِلاّ زَيْدَاً). إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلا، أو بإلّا

---

(١٠٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٠.

(١٠٥) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص١٢٧.

(١٠٦) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٢٧-١٣٣، وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص ١٢٥-١٢٦.

(١٠٧) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢١٤.

لأنّها بمعنى أستثني، أو لأنّها مركبة من (إن) المخففة و(لا)؛ ولأنّ التقدير فيه: إلا أنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ.

والثاني باطل بمحو: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) فإن نصب (غير) لو كان بالإبصار، التقدير: (إلّا غير زيد). وهو يفسد المعنى. وبأنه لو كان العامل (إلّا) بمعنى أستثني؛ لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب؛ لأنّها فيه كذلك بمعنى أستثني، ولجاز الرفع بتقدير: أمتنع؛ لاستوائهما في الإيجاب؛ لأنّها فيه كذلك بمعنى أستثني، و لجاز الرفع بتقدير: أمتنع؛ لاستوائهما في حسن التقدير.

والثالث: باطل لأنّ (إِنْ) المخففة لا تعمل، ولأنّ الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه، وثبت له بالتركيب حكم آخر.

والرابع: باطل بأن (إن) لا تعمل مقدرة، وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول، وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا[١٠٨]. فالاستدلال بالتقسيم يتم فيه ذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، أما كلها فيبطل بذلك قوله إلّا الذي يتعلق الحكم به من جهة معينة، فيصح قوله.

وأما الاستدلال ببيان العلة فيكون على ضربين[١٠٩]: الضرب الأول: أن يبين على الحكم، ويستدل بوجودها في موضوع الخلاف؛ ليوجد بها الحكم. والضرب الثاني: أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف؛ ليعدم الحكم. فالأول: كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملاً. والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إن) المخففة

(١٠٨) انظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٦٠-٢٦٥.

(١٠٩) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص١٤٩.

من الثقيلة، فيقول: إنما عملت (إن) الثقيلة؛ لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل[١١٠].

وأما الاستدلال بالأصول، فيذكر الأنباري[١١١]: كأن يستدل على إبطال أنّ رفع المضارع؛ لتجرده من الناصب والجازم، بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأنّ الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأنّ الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب. وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم؛ لأنّ الفرع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم. فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فلم قلتم: الرفع في الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأنّ إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأنّ الفرع يتبع الأصل.

ومما سبق يتبين لنا القول بأن المضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، فيه مخالفة للأصول النحوية، ولعل السبب في ذلك أن التجرد من الناصب والجازم للمضارع يعني: أن النصب سابق على الرفع، وبذلك تتم المخالفة للأصول النحوية. ومن هذا المنطلق، فقد عمد النحاة إلى تقرير الأصول الكليّة دون استدلال؛ وذلك لأنّ الأصول لم تعد بحاجة إلى الاستدلال؛ وذلك لكثرة السماع، فما الفائدة من المجيء بالسماع الذي يؤكد أن الفاعل اسم، وأنه مرفوع؟ فالاستدلال وعدمه سيان، فالتقعيد النحوي هنا تقرير للأصول، وما جاء على أصله، كما يقول تمام حسان[١١٢]:

---

(١١٠) انظر:ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٩٥.

(١١١) انظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص١٣٢-١٣٣، وانظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٥٤٩-٥٥٥.

(١١٢) تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة ط١، ١٩٩١، ص٦٦.

"لا يسأل عن علته؛ لأنّ استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحارة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية. فلم يستشهدوا مثلاً على أن الفاعل اسم، ولا على أنه مرفوع، ولا على أن تقدمه فعل مبني للمعلوم؛ لأنّه كما يرى الأنباري[١١٣] بأن "من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدلُّ على صحة ما ادَّعوه". وإنما جاءت شواهد النحاة دائماً في أحوال معينة، مثل:

١ - عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية، كالرتبة، والمطابقة، والتضام.

٢ - عند سوق القواعد الفرعية، كجواز الابتداء بالنكرة، وجواز الإخبار بالزمان عن الجثة.

٣ - عند الشذوذ، أو القلة، أو الندرة ونحوها، لأنّ الكلام في مثل هذه الأمور إما زيادة على الأصل، وإما خروج عن هذا الأصل[١١٤].

ومن أجل تلمس مظاهر أثر القياس الذهني في الدرس النحوي عند العرب لا بد لنا من تدقيق النظر في بعض مسائل الخلاف النحوي التي كانت مدار جدل عند النحاة ، وأهم المسائل التي توضح فكرة القياس الذهني ومدى أثره في الدراسة النحوية

(١١٣) الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٨١.

(١١٤) تمام حسان، الأصول، ص٦٧.

**أولا : قول العلماء : هل تعمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل؟**

حرف (أن) من الحروف المختلف في عملها بين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّها تعمل النصب في الفعل المضارع محذوفة من غير بدل، في حين لم يجوّز البصريون ذلك(١١٥).

أمّا الكوفيون(١١٦) فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة ابن مسعود: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله) (١١٧)، فنصب (لا تعبدوا) بـ (أن) مقدرة؛ لأنّ التقدير فيه "أن لا تعبدوا إلا الله" فحذف "أن" وأعملها مع الحذف، فدلَّ على أنَّها تعمل النصب مع الحذف.

وعزز الكوفيون قراءة عبد الله بن مسعود بنصوص شعرية، منها قول طرفة بن العبد:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أُحْضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي ؟(١١٨)

والشاهد فيه مجيء الفعل المضارع (أُحْضُرَ) منصوباً بأن المحذوفة لأنّ التقدير فيه (أن أحضُرَ) وذكروا أن مِمّا يعزز رأيهم أنّه عطف عليه بالنصب قوله: "وأن أشهَدَ"(١١٩).

---

(١١٥) تمام حسان، المرجع السابق: ٢/٩١-٩٣، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/١٤٣-١٤٤، وانظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦ هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.: ٢/٢٤٣، الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ)، (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد باسل، ط١، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان ، : ٢/٢٣٢.

(١١٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/٩١.

(١١٧) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(١١٨) طرفة بن العبد، ديوانه ، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت ١٩٨٠م ، ص٣١.

(١١٩) ابن الأنباري، الإنصاف: ٢/٩٢.

أما البصريون فطبقوا في سبيل الاستدلال لمذهبهم أسلوباً من أساليب الاستدلال المنطقي يُعرف بـ "القياس الأرسطي" وهو نوع من أنواع القياس المعروف بـ "القياس المركب مفصول النتائج"[١٢٠]، وقد عرف المناطقة القياس المفصول النتائج بأنّه قياس لا تظهر من نتائجه إلاَّ النتيجة الأخيرة"[١٢١]

وقد سُمي بهذا الاسم لفصل نتائجه عن مقدماته، عند عرضها، وإن كانت مذكورة من حيث المعنى[١٢٢].

قال البصريون في الدفاع عن مذهبهم، وقد صاغوا دليلهم في صورة القياس الأرسطي: "الدليل على أنّها لا يجوز إعمالها مع الحذف، أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل"[١٢٣].

كما ساق البصريون دليلاً آخر لتأكيد صحة مذهبهم، اعتمدوا فيه على التقابل بين القضايا، "والتقابل" أسلوب من أساليب الاستدلال المباشر، ويعني استنتاج قضية من قضية أخرى، بصرف النظر عن صدقها أو كذبها[١٢٤]، بمعنى أن يسوق أو يستحضر أحد الطرفين المتناظرين قضية ما، تكون أقوى وأوكد من القضية التي هو بصدد إصدار حكمه عليها، ومع ذلك فإنّ هذه القضية المستحضرة، أو المراد البرهنة

(١٢٠) علي عبد المعطي محمد، المنطق الصوري أسسه ومباحثه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية١٩٨٥ ، ص٤٤٧.

(١٢١) فضل الله، مهدي، مدخل إلى علم المنطق التقليدي، دار الطليعة بيروت ط٤، ١٩٩٠، ص٢١٧.

(١٢٢) علي عبد المعطي محمد، المنطق الصوري أسسه ومباحثه، ص٤٤٧.

(١٢٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٣/٢.

(١٢٤) فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، ص ١٦٩.

من خلالها، لا ينطبق عليها الحكم على الرغم من قوتها، فمن باب أولى إذن أن لا ينطبق على القضية الأضعف[١٢٥].

وهذا الأسلوب الاستدلالي التقابلي بين القضايا وظفه البصريون من خلال مقابلتهم بين (أن) المخففة، وهي من عوامل الأفعال، وبين (أنّ) المشددة وهي من عوامل الأسماء، فقالوا: "والذي يدل على ذلك أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإن كانت (أنّ) المشددة لا تعمل مع الحذف، فإنّ (أنْ) المخففة أولى أن لا تعمل"[١٢٦].

وأسلوب التعامل بين القضايا شبيه بأسلوب القياس الشرطي من حيث التلازم بين المقدمات والنتيجة، وبناءً عليه، يمكن تحويل دليل البصريين المذكور أعلاه على النحو الآتي:

-الحروف لاتعمل محذوفة.

-أنّ المشددة حرف.

-أنّ المشددة لا تعمل محذوفة.

**ثانيا: القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان:**

اختلف نحاة البصرة والكوفة فيما يتعلق باشتقاق صيغٍ جديدة للتعجب من لوني السواد والبياض[١٢٧].

---

(١٢٥) القرالة، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، ص١١٩.

(١٢٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٣/٢.

(١٢٧) ابن الأنباري، ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤١/١؛ انظر تفاصيل المسألة. ابن الأنباري، أسرار العربية، ص١٢١؛ ابن الحاجب، ، الإيضاح في شرح المفصل، : ١٤٢/٧-١٥٢؛ الصبّان، محمد بن عليّ (ت: ١٢٠٦ هـ)، (١٩٩٧)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ١٦/٣-٢٦.

فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يستعمل "ما أفْعَله" في التعجب من "البياض" و "السواد" خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن نقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشّعرُ ما أسودَهُ، في المقابل ذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان(١٢٨). وقد سوّغ كل فريق لمذهبه بحججٍ واستدلالات تؤكد صحة رأيه وصدق مذهبه، فأمّا الكوفيون فقد راوحوا بين الدليل النقلي المستمد من النصوص الفصيحة، وبين الدليل العقلي المتمثل في القياس المبني على فروض ذهنية.

أمّا دليلهم النقلي، فهو قول الشاعر طرفة بن العبد:

إذا الرجالُ شُتُوا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ فأنتَ أَبْيَضُهُم سِرْبال طبّاخ(١٢٩)

ووجه الاحتجاج أنّه قال "أبيضهم" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أَفْعَلهُ، وأفْعِل به"(١٣٠). وقول الشاعر:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ
أبيضُ من أختِ بني أباضِ

فهذه الصيغ الواردة في الشواهد "أبيضهم" و "أبيض" ليست صيغاً تعجبية وسياقها ليس في التعجب، وإنّما هذه الصيغ هي صيغ للمفاضلة، فالكوفيون باعتمادهم على الصورة اللفظية (الشكلية) لهذه الصيغ، جعلهم يخلطون بين موقفي التعجب والتفضيل.

أمّا دليلهم العقلي (القياس) فقد صاغوه بأسلوب البرهان الشرطي أو القضية الشرطية، "وهي القضية التي يتعلّق الحكم فيها على تحقيق شرط حتى يصح إسناد

(١٢٨) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤١/١.

(١٢٩) طرفة بن العبد، (١٩٧٥)، ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، ، ص١٤٧.

(١٣٠) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤١/١-١٤٦.

المحمول إلى الموضوع، وبعبارة أخرى القضية الشرطية هي القضية التي يكون فيها الحكم على الموضوع مشروطاً بشرط، وهي تسمى أيضاً بـ "القضية المركبة" لأنّها تتألف من قضيتين حمليتين"[١٣١].

فقالوا: "إِنَّما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان، لأنّهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة... فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها، جاز أن يثبت لسائر الألوان، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها"[١٣٢].

وباستخدام المقدمات والنتائج يكون لدينا:

-يجوز التعجب من أصول الألوان.

-السواد والبياض من أصول الألوان.

-يجوز التعجب من السواد والبياض .

وهذه المقدمات تحتمل الصدق والكذب؛ لأنّها لا تستند إلى أدلة يقينية تثبت مدى صحتها، ولكون القياس لذلك "قياساً ظنّياً" يفيد الظن فقط[١٣٣].

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بطريقة الاستدلال القياسي القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين أو قضيتين، أو أكثر، فقالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال (ما أفعله) من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنّه لا يجوز أن يستعمل مِمّا كان لوناً غيرهما من سائر الألوان، فكذلك لا يجوز منهما[١٣٤].

---

(١٣١) فضل الله، مهدي، ، مدخل إلى علم المنطق والمنطق التقليدي، ص١٠٩.

(١٣٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٣/١.

(١٣٣) يعقوبي، محمود، (١٩٩٣)، دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص١٩٥.

(١٣٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٤/١.

**ثالثا :حروف المعاني أو الأدوات:**

حظيت الحروف بنصيب من الجدل والخلاف بين النحويين، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في الحكم على هوية بعض الحروف أو الأدوات النحوية لاختلافهم في اللام الأولى في "لعلّ" وأصل السين الداخلة على الفعل المضارع في نحو "سأفعل" وغيرها. وسنقف عند مواقف كل من الفريقين من أجل تلمس مظاهر المنطق عند النحاة من خلال لجوئهم إلى التمسك بالقياس الذهني في كثير من تلك المسائل ، ومن أهم هذه المسائل :

**القول في لام "لعلّ" الأولى،زائدة هي أو أصلية**(١٣٥):

وفي هذه المسألة طبّق الكوفيون والبصريون آليات منطقية، وجدوا فيها حجة للاستدلال على صحة مذهبهم في الحكم على طبيعة الحروف.

فبالنسبة للام الأولى في "لعلّ" ذهب الكوفيون إلى أنّها أصلية، في حين حكم البصريون إلى أنها زيادة(١٣٦)، واستند الفريق الأول الذي يرى أصالتها في التسويغ لمذهبهم إلى الاستدلال الاستنباطي أو القياس القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين: كبرى وصغرى، فقالوا: إنّما قلنا إن اللام أصلية، لأنّ "لعلّ" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية"(١٣٧).

وبطريقة المقدمات يكون دليلهم على النحو الآتي :

حروف الحروف كلها أصلية (مقدمة كبرى).

لعلّ حرف (مقدمة صغرى).

---

(١٣٥) السابق: ٢٠١/١، البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ت: ٤٢٤/١٠-٢٤٤، ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٦/٨.

(١٣٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠١/١.

(١٣٧) السابق: ٢٠٢/١.

إذن اللام الأولى في "لعلّ" أصلية (نتيجة).

ونلاحظ أن الكوفيين بنوا أحكامهم في هذه المسألة على المعرفة النظرية التي لها مصدر واحد هو عمل العقل(١٣٨).

أما البصريون فقد صاغوا لمذهبهم أدلة نقلية استقرؤوها من نصوص شعرية وردت فيها لعلّ محذوفة اللام الأولى "علَّ" في معنى (لعلّ)، ومنها قول الشاعر نافع بن سعد الطائي:

وَلَسْتُ بِلوّامٍ على الأمر بَعْدَما يفوتُ، ولكن علّ أن أتقدما(١٣٩)

ومنه قول العُجَير السّلولي:

لك الخيرُ علِّلْنا بها، علّ ساعة تُمرُّ وسَهْواءٌ من الليل يذهبُ(١٤٠)

ثم عزّز البصريون أدلتهم النقلية بأدلة قياسية، قاسوا فيها زيادة اللام في لعلّ بزيادتها في بعض الأسماء، مثل "زيدل، عَبْدل " لأنّها في معنى "زيد، وعبد". إلاَّ أنّ قياس البصريين هذا المبنيّ على تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لها حكم معين لا يثبت للأولى حكم الثانية(١٤١).

والبصريون حصروا نظرتهم في الشكل الخارجي للكلمات المقيس عليها دون الأخذ بعين الاعتبار مضمونها، أو مدى التلازم بين علة المقيس، وعلة المقيس عليه، وهذا "ما يصطلح عليه تسميته بفساد الاعتبار، ومعناه أن يكون القياس معارضاً للنص، والتعارض بين النص والقياس إنَّما ينبع في جوهره من أن الأقيسة إنّما تتم

(١٣٨) يعقوبي، دروس المنطق الصوري، ص ٦٥.

(١٣٩) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٣/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٨٠-٨٥، وابن منظور، لسان العرب، (لعلّ): ٦٠٧/١١.

(١٤٠) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٣/١.

(١٤١) عيد، محمد، ، أصول النحو العربي، ، ص١١٧.

بواسطة عملية الإلحاق الشكلية التي تهدف في آخر الأمر إلى طرد الأحكام، دون مراعاة النصوص ذاتها مما يسلم إلى احتمال مخالفة هذه النصوص لتلك الأحكام الصادرة عن القياس"[١٤٢].

**السين مقتطعة من "سوف" أم أصل برأسها؟[١٤٣]:**

والسين الداخلة على الفعل المستقبل في نحو "سأفعل" كانت من الحروف التي اختلف الكوفيون والبصريون في بنيتها، فقد عزا الكوفيون أصل هذه السين إلى "سوف" في حين عدّها البصريون أصلاً بنفسها[١٤٤]، وقد ساق كل فريقٍ من الحجج والأدلة ما يدعم وجهة نظره، فعلل الكوفيون لمذهبهم بكثرة الاستعمال، وذلك أن "سوف" لما كثر استعمالها في كلام العرب ودورانها على ألسنتهم حذفوا "الواو والفاء" وقاسوا ذلك على كلماتٍ، وعبارات اطرد فيها الحذف متل "لا أدرِ، ولم يكُ، وخذ.."، والأصل فيها على الترتيب: "لا أدري، ولم يكن، اأخُذْ" فحذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال[١٤٥].

ثم عززوا دليلهم هذا بدليل آخر احتكموا فيه إلى لغات العرب، فقد ورد عنهم قولهم: "سف أفعل، وسو أفعل" بحذف الواو من الأولى، والفاء من الثانية، فلما صح حذف الواو والفاء كلاً على انفراد، صحّ الجمع بينهما في الحذف، ثم

---

(١٤٢) أبو المكارم، علي، (١٩٧٣)، أصول التفكير النحوي، ص١٤٨.

(١٤٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/٢؛ ابن هشام، الأنصاري ، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص ١٣٨؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٥٩.

(١٤٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/٢.

(١٤٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/٢.

أضافوا دليلاً ثالثاً قاسوا فيه "السين" على "سوف" في المعنى واللفظ، فكلاهما يجمعهما معنى واحد، هو الدلالة على الاستقبال(١٤٦).

وهذا النوع الأخير من القياس يسمى عند النحويين، قياس الفرع على الأصل، ويمكن توضيحه باستخدام المقدمات والنتائج على النحو الآتي:

سوف = تدل على الاستقبال (مقدمة كبرى).

السين = تدل على الاستقبال (مقدمة صغرى).

إذن السين = سوف

إذن السين هي سوف.

أما البصريون فقد كان مرجعهم في الاستدلال لمذهبهم هو العقل، من خلال تصورهم الذهني لقضايا عامة استحضروها من الذاكرة، حيث أدركوا العلاقة بين هذه القضايا العامة، والظاهرة التي هم بصدد الحكم على طبيعتها، فأخرجوا نتيجة(١٤٧)، فقالوا: "إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في كل حرف أن يدل على معنى، أن لا يدخله الحذف وأن يكون أصلاً بذاته، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره"(١٤٨).

وعلى صورة مقدمات ونتائج في القياس الاستنباطي يكون لدينا:

كل حرف يدل على معنى يكون أصلاً بنفسه (مقدمة كبرى).

السين حرف يدل على معنى. (مقدمة صغرى).

إذن حرف السين أصل في نفسه (نتيجة).

---

(١٤٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/٢.

(١٤٧) القرالة، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، ص ٦٥.

(١٤٨) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢/١.

## الخاتمة

بعد هذا العرض للمؤثرات المنطقية في الاستدلال النحوي، وللمنهج الذي سار عليه ابن الأنباري في الوقوف على حجج النحاة واستدلالاتهم في كتابه الإنصاف، نخلص إلى نتائج كان أهمها:

١ - لقد استطاع النحاة العرب أن يقيموا نظاماً نحوياً شاملاً تأثروا فيه بغيرهم في بعض مواضعه، وكانوا على أصالة تامة في مواضع كثيرة أخرى، لذلك فإن القول بوجود مؤثرات خارجية في النحو العربي، لا يعني إطلاقاً أن هذا النحو كان تقليداً خالصاً لمصادر تلك المؤثرات.

٢ - أفاد النحاة من طرائق المنطق الأرسطي، واتخذوها وسيلةً فيما يدور بينهم من جدل ونقاش في مسائل النحو على وجه الخصوص.

٣ - لوحظ من خلال البحث أن نظرية العامل النحوي لا تخرج بجوهرها وأصلها عن الفكر الفلسفي؛ لأن مبدأ المؤثِّر والمتأثِّر، أو العامل والمعمول يعود في أصله إلى الفكر الفلسفي.

٤ - وقد كان البصريون اكثر استعمالا للمنطق في مناظراتهم ، بينما كان الكوفيون أكثر اعتمادا على الدليل اللغوي والاحتجاج بالشاهد

٥ - اتصف البصريون بالقدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية والأقيسة المنطقية الذهنية، والعلل الفلسفية ويبدو أن هذه الظاهرة قد ظهرت عند نحاة البصرة في وقت مبكر، في المقابل كان الكوفيون أقل استعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل، والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية، وذلك لعناية كبار نحاتهم كالكسائي مثلاً بالقراءات.

٦ - احتج البصريون لمذهبهم بأدلة موغلة في التجريد فجسدوا العامل النحوي، لا سيما عامل الابتداء الذي جعلوه عاملا للرفع في المبتدأ، وعاملاً للرفع في الخبر، من خلال ربطهم إياها بأمور مادية ملموسة، ولذلك أدلى ابن الأنباري برأيه فيما يخص العامل في الابتداء، معللاً له بعلة فلسفية عقلية.

## المصادر والمراجع


[١] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، د . ط ، ١٩٥٩م.

[٢] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ)، (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد باسل، ط١، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.

[٣] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦ هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[٤] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧ هـ)، (١٩٩٩)، أسرار العربية، ط١، تحقيق، بركات عبّود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط١.

[٥] الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ت سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.

[٦] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧ هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر.

[٧] البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣ هـ)، (١٩٥٧)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر

[٨] تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة محيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧م.

[٩] تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة ط١، ١٩٩١.

[١٠] التوحيدي، أبو حيان، (د.ت)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

[١١] التوحيدي، أبو حيان، (د.ت)، المقابسات، تحقيق: حسن السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر.

[١٢] الجباوي، علي، الفكر الأنثروبولوجي في التراث الفكري، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٦ د.ط

[١٣] الجرجاني، علي بن محمد (ت: ٨١٦ هـ)، (د.ت)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق.

[١٤] الجمحي، محمد بن سلام ٢٣٢هـ، طبقات فحول الشعراء، محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة

[١٥] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

[١٦] الحلواني، محمد خير: بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، بغداد، ١٩٨٠.

[١٧] الخثـران، عبـدالله ، مراحـل تطـور الـدرس النحـوي، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٣

[١٨] دون مؤلف، (د.ت)، معيار العلم في فن المنطق.

[١٩] الـرازي، محمـد بـن أبـي بكـر بـن عبـد القـادر (ت: ٧٢١ هـ)، (١٩٩٥)، مختـار الصحاح، تحقيق، محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

[٢٠] ابـن رشـد، تهافـت التهافـت، ت أحمـد شمـس الـدين، دار الكتـب العلميـة، بيروت ط٢، ٢٠١٤م.

[٢١] الرماني: منازل الحروف، ضمن رسائل في النحو اللغة (لابـن فـارس والرمـاني) ت مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوتي دار الجمهورية – بغداد ١٩٦٩.

[٢٢] أبو ريان، محمد علي؛ ومحمد، علي عبد المعطي، (١٩٧٩)، مذكرات في المنطق الصوري، الإسكندرية، مصر.

[٢٣] الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢٠٥ هـ)، (١٩٨٦)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتّاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

[٢٤] الزجاجي، أبو القاسـم، الإيضـاح في علـل النحـو، ت مـازن المبـارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢

[٢٥] الـزعبلاوي، صـلاح الـدين، مسـالك القـول في النقـد اللغـوي، الشـركة المتحـدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

[٢٦] الزّمخشـري، أبـو القاسـم محمـود، (١٩٨٢)، أسـاس البلاغـة، تحقيـق: أمـين الخولي، ط٢، دار المعارف، بيروت، لبنان.

[٢٧] السامرائي، فاضل صالح، (١٩٦٠)، معاني النّحو، جامعة بغداد، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

[٢٨] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت (د.ت)

[٢٩] السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، (١٩٨٠)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

[٣٠] السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

[٣١] السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال (ت: ٩١١ هـ)، الإقتراح، تحقيق طه عبدالرحيم سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ١٩٩٩م.

[٣٢] الشاوي، يحيى بن محمد أبو زكريا المغربي الجزائري ت ١٠٩٦ هـ، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت عبد الرزاق السعدي ، دار الأنبار ، العراق ، ط ١ ، ١٤١١هـ.

[٣٣] الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩.

[٣٤] صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، عمّان، ١، ص٤٤ -٤٥.

[٣٥] الصبّان، محمد بن عليّ (ت: ١٢٠٦ هـ)، (١٩٩٧)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[٣٦] طرفة بن العبد، ديوانه ، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت ١٩٨٠م.
[٣٧] عثمان أمين، ديكارت مبادئ الفلسفة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ت، ط١
[٣٨] العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦ هـ)، (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
[٣٩] علي عبد المعطي محمد، المنطق الصوري أسسه ومباحثه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية١٩٨٥.
[٤٠] عيد، محمد، (١٩٧٣)، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر،
[٤١] ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت: ٣٩٥ هـ)، (١٩٩٦)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان.
[٤٢] فضل الله، مهدي، مدخل إلى علم المنطق التقليدي، دار الطليعة بيروت ط٤، ١٩٩٠.
[٤٣] قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات
[٤٤] في علوم اللغة والأدب.
[٤٥] القرالة، خولة جعفر، (٢٠٠٠)، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، دراسة في كتاب، "الإنصاف" للأنباري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
[٤٦] المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٨.

[٤٧] المدرسي، تقي الدين، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٢.

[٤٨] المرادي، حسن بن عبد الله ابن أم قاسم (ت: ٧٤٩ هـ)، (١٩٧٣)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، حلب، سوريا.

[٤٩] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي ، مطابع النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٥ -٢٠٠٤.

[٥٠] أبو المكارم، علي، (١٩٧٣)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا.

[٥١] أبو المكارم، علي، (د.ت)، تقويم الفكر النّحوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

[٥٢] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ)، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.

[٥٣] نبهان، عبدالإله، ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧

[٥٤] النشار، علي سامي، (١٩٦٥)، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦.

[٥٥] ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، (١٩٨٠)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

[٥٦] ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، (٢٠٠١)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، أبو عبد الله الجنوبي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

[٥٧] يعقوبي، محمود، (١٩٩٣)، دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[٥٨] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: ٦٤٣ هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

# The Impact of Greek Logic in the Dispute Grammar Book Through Alensaf fee Msa,el Akhelaf ibn Alanbaree

**Dr. Nidal Mahmood Alfaraya, and Dr. Abdullah Hasan Athnayabat**
Department of Arabic Languge, College of art and Humanism-Yanbu, Taibah University
Al-Madinah AL –Munawarah, Kingdom of Saudi Arabia

**Abstract.** Up to the present, the history of the Arabic grammar has not been written so accurately that it would reveal its sources and contributing factors in its development. This would not occur unless it is linked to the profound cultural trends /aspects that lie at the origin of its emergence and development. Then, in this light, the literature of grammar, that some of which still remain in manuscripts, can be analyzed internally.

Conceivably, the current research attempts to tackle an essential point: saying that the existence of external factors in the Arabic Grammar does not necessarily mean that it was a pure imitation of the sources of these factors. In fact, Arab Grammarians have been able to establish a comprehensive grammatical system where, in some of its aspects, they were influenced by other grammarians, and in many others, they were entirely original. Hence, this study attempts to provide an objective analysis of the issue of external factors/ influences in the grammatical argumentation/reasoning according to a specific/particular approach.